نشرة صندوق النقد الدولي

أهداف التنمية المستدامة

تمويل التنمية: دور الصندوق في جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥

نشرة الصندوق الإلكترونية

٨ يوليو ٢٠١٥

تلاميذ صغار في قرية كامبونغ ترالاش الكمبودية: تدابير الصندوق ستساعد على زيادة الموارد المتاحة لإقراض البلدان منخفضة الدخل (الصورة: Michael Nolan/Robert Harding World Imagery/Corbis)

- الصندوق يعتزم التوسع في إتاحة كل تسهيلاته التمويلية الميسرة بنسبة إضافية قدرها ٥٠%
- سعر فائدة صفري للبلدان منخفضة الدخل التي تتعرض لكوارث طبيعية وحالات صراع
- تعزيز الدعم لزيادة إمكانات تعبئة الإيرادات المحلية وتوجيه مزيد من الاهتمام لاعتبارات العدالة والدمج

وافق الصندوق على طائفة من المقترحات لتعزيز دعمه المالي وتكثيف مشورته بشأن السياسات، ومساعداته الفنية، وجهوده لبناء القدرات في المجالات الاستراتيجية بغية تحسين المساعدة التي يقدمها للبلدان النامية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥.

وقد حددت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، هذه التدابير في الكلمة التي ألقتها في مؤسسة بروكينغز في ٨ يوليو الجاري، كما ستتم مناقشتها الأسبوع القادم في أديس أبابا أثناء المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (FfD).

وكثير من القضايا الأساسية التي يطرحها المؤتمر للنقاش تمثل جزءا من مهمة الصندوق بالفعل، وتشمل قضايا تتعلق بالسياسات الوطنية مثل تعبئة الإيرادات المحلية، وكفاءة الإنفاق وفعاليته، وجذب التدفقات الرأسمالية وإدارتها، والتوسع الحصيف في الاستثمار العام، وقضايا تتعلق بالسياسات الدولية مثل الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي والتعاون الضريبي الدولي.

كذلك وافق المجلس التنفيذي في الأول من يوليو الجاري على التغييرات التالية لتعزيز التزام الصندوق بمساعدة البلدان منخفضة الدخل:

- التوسع في إتاحة تسهيلاته التمويلية الميسرة بنسبة إضافية قدرها ٥٠%، مما يعني زيادة الأموال المتاحة للبلدان المؤهلة ذات الدخل المنخفض؛
- زيادة توجيه هذا التمويل الميسر إلى أفقر البلدان وأكثرها ضعفا؛

- تحديد سعر فائدة صفري لكل القروض المقدمة بموجب "التسهيل الائتماني السريع" الذي يستهدف البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والدول الهشة/الخارجة من الصراعات.

وقال السيد مِن زو، نائب مدير عام الصندوق الذي يشرف على عمل الصندوق المعني بتمويل التنمية: "لدينا فرصة إحداث فرق إيجابي في حياة المليارات من الناس حول العالم، وخاصة أفقرهم." وأضاف: "ولتحقيق هذا الهدف، يقدم الصندوق مستوى معززا من المساعدات الفنية والرقابة والقروض."

جدول أعمال التنمية العالمية لعام ٢٠١٥

مؤتمر تمويل التنمية هو واحد من ثلاث فعاليات دولية كبرى تجعل من ٢٠١٥ عاما محوريا بالنسبة للتنمية العالمية – وتشمل القمة المعنية بأهداف التنمية المستدامة التي تعقد في نيويورك في سبتمبر القادم، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي يعقد في باريس في ديسمبر القادم.

والغرض من مؤتمر تمويل التنمية هو التوصل إلى فهم مشترك لكيفية تعبئة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). ومن المقرر اعتماد هذه الأهداف رسميا في قمة سبتمبر، وإحلالها محل أهداف التنمية للألفية التي تنتهي هذا العام. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة حاليا ١٧ هدفا متفردا يركز على إنهاء الفقر، وإحداث تحول في حياة الجميع، وحماية الكرة الأرضية بحلول عام ٢٠٣٠.

وكانت الأمم المتحدة قد عقدت مؤتمرها الأول لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢ في مدينة مونتيري المكسيكية، وتعرف الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر باسم "توافق مونتيري". وكما حدث في عام ٢٠٠٢، يُتوقَّع أن يساهم الصندوق بدور أساسي في مؤتمر هذا العام.

وقال السيد شون نولان، نائب مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بالصندوق وصاحب الدور القيادي في هذه الجهود، إن "الصندوق، بعضويته العالمية ومهمته المتمثلة في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصاديين، يمكنه المساهمة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف: "لقد نظرنا في تسهيلاتنا التمويلية وخدماتنا الاستشارية وجهودنا في مجال بناء القدرات من منظور جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وقمنا بتحديد عدد من المجالات التي نعتقد أن بإمكاننا زيادة المساهمة فيها. ووافق مجلسنا التنفيذي على المبادرات المقترحة في هذا الخصوص، ومنها إتاحة المزيد من موارد الصندوق للبلدان منخفضة الدخل."

مساعدة البلدان منخفضة الدخل على بناء صلابتها الاقتصادية

وإلى جانب توفير المزيد من الموارد والتوسع في تقديم التمويل الميسر للبلدان منخفضة الدخل، تأتي أكبر المساهمات التي يعتزم الصندوق تقديمها في شكل مزيد من المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، وبناء القدرات لمساعدة البلدان على بناء صلابتها الاقتصادية والوفاء بمسؤولياتها المنفردة في تمويل تنميتها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل المشورة الموسعة بشأن السياسات والعمل التحليلي الإضافي قضايا تتعلق بالفقر والعدالة والدمج، حيثما كان ذلك مرتبطا بالاقتصاد الكلي، بهدف إدخالها في عمل الصندوق التشغيلي، والتعاون مع البلدان الأعضاء، والاستفادة من الخبرات المتخصصة للمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة.

وسيواصل الصندوق عمله أيضا بشأن قضايا تسعير الطاقة والضرائب البيئية، كما سيسعى لتقديم المساعدة الفنية بغية مساعدة البلدان النامية على تصميم نظم تسهل إدارتها لعملية تسعير الكربون.

وفي إطار مبادرات الصندوق لتمويل التنمية، سيتوسع في دعمه للبلدان النامية التي تسعى لبناء قدراتها المحلية في مجال السياسات والإدارة الضريبية، مع زيادة المشاركة في الجهود المبذولة بشأن قضايا الضرائب الدولية ذات الصلة بالبلدان النامية على وجه الخصوص.

ويخصص الصندوق بالفعل خُمس جهوده المعنية ببناء القدرات للمساعدة في مجالي السياسات الضريبية وإدارة الضرائب، كما سيخصص مزيدا من الموارد في إطار التدابير الجديدة.

كذلك يخطط الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على مساعدة الفجوات الكبيرة في البنية التحتية بمزيد من الكفاءة والاستمرارية عن طريق تقديم المشورة والمساعدة الفنية في أهم مجالات إدارة الاستثمار العام اللازمة للإنفاق الفعال على البنية التحتية. ويعتزم الصندوق تعميق تحليله للعلاقات بين الاستثمار العام والنمو والحفاظ على الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها، من أجل المساعدة على تحديد الوتيرة الملائمة لزيادة الإنفاق على البنية التحتية.

الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات

يعتزم الصندوق تكثيف مشاركته مع الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، سواء من خلال العمل التشغيلي أو دعم بناء القدرات على المدى المتوسط. وسيتعين إدخال العمل المعني ببناء القدرات ضمن استراتيجية يتم تنسيقها بدقة مع شركاء التنمية القياديين وتوفيقها مع الأولويات التي تحددها الحكومات لنفسها. وسيتم توجيه تمويل الصندوق الميسر إلى أفقر البلدان الأعضاء، وسيواصل الصندوق تطبيق سعر الفائدة الصفري على القروض التي يقدمها بموجب "التسهيل الائتماني السريع."

روابط ذات صلة

شاهد البث الإلكتروني لكلمة السيدة المدير العام

بيان صحفي عن شبكات الأمان المالي

بيان صحفي عن توافق مونتيري

شاهد فيديو السيد زو، نائب المدير العام

تمويل التنمية والطريق القادم

صحيفة وقائع عن الأهداف الإنمائية للألفية